Royaume du Maroc
Conseil National des Droits de l'Homme

Département Information et Communication

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

03 Mai 2011
2011 ماي 3

3

الصباح
يومية مغربية شاملة

حادث مراكش...هل ستغلب الدولة المقاربة الأمنية؟

مباشرة بعد الانفجار الإرهابي الأليم الذي خلف 16 قتيلا وما يزيد عن عشرين جريحا، عاد شريط الأحداث إلى الوراء وبالضبط إلى تاريخ 16 ماي 2003، حين اهتز سكان الدار البيضاء على دوي خمسة انفجارات في أماكن مختلفة، ليرصد ردة فعل الدولة التي أتت على الأخضر واليابس، بعد أن اعتمدت مقاربة أمنية محضة، ليطرح اليوم سؤال حول إمكانية اعتماد الدولة المقاربة نفسها .البعض يستبعد هذا الطرح، ويعتبر أن العديد من المتغيرات والتراكمات وقعت اليوم، ويرجع تغليب المقاربة الأمنية إلى أن الأجهزة المغربية كانت تفتقد إلى الخبرة في التعامل مع أحداث كبرى مثل ما حدث سنة 2003، وبالتالي كان طبيعيا بالنسبة إليها أن تلجا إلى أكبر عدد من الاعتقالات، على أمل العثور على مقترفي الحادث الإرهابي من بينهم.

ويعول العديد من الحقوقيين على الضمانات الملكية، خاصة أن جلالته سبق أن انتقد بشكل غير مباشر التعامل مع أحداث سنة 2003، حينما صرح لصحيفة إسبانية بوجود تجاوزات في التعامل مع أحداث 2003، وضمان المحاكمات العادلة.

آخرون اعتبروا أنه من الصعب تكرار العمل بالمقاربة الأمنية، خاصة في ظل الحراك السياسي الذي يعيشه المغرب اليوم وبالضبط بعد 20 فبراير، ووجود رقابة قوية يمثلها الشارع الذي لن يتردد في الخروج للتنديد بكل إجراء يمس بشروط المحاكمة العادلة.

وتزكي هذا الطرح التعليمات التي وجهها جلالة الملك إلى المشرفين على التحقيقات في المجلس الوزاري، إذ دعا كل من وزيري الداخلية والعدل إلى اطلاع الرأي العام على كل المستجدات.

واعتبر محمد الصبار، الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، في تعليقه على كيفية تعامل الدولة مع الحادث، أن الدول الديمقراطية تختبر في حالة التوتر والاحتقان، وليس في حالة الرفاه، وبالتالي، فإن هذا الحدث سيكون محكا للدولة المغربية من أجل تدعيم الإصلاحات التي تشهدها، وتقوية الأوراش المفتوحة.

وقدم الصبار نماذج بعض الدول الأوربية، مثل إسبانيا وفرنسا، التي عرفت عمليات إرهابية، ورغم ذلك لم تشهد تراجعات أو سجلت تجاوزات، سواء خلال البحث عن منفذي تلك التفجيرات أو خلال محاكمتهم، معتبرا أن الديمقراطية هي الأسلوب الكفيل بمواجهة الإرهاب، مضيفا أن محاربة الإرهاب لا يجب أن تكون على حساب حقوق الإنسان.

وأضاف الصبار، في تصريح للصباح، أن الحادث رغم بشاعته، فإن المجلس الوطني لحقوق الإنسان، سيعمل جاهدا، سواء خلال مرحلة البحث أو أثناء محاكمة المتهمين، لضمان شروط المحاكمة العادلة وعدم تكرار تجربة سنة 2003 .وأضاف أن التعليمات التي وجهها الملك لكل من وزير الداخلية ووزير العدل واضحة في هذا المجال .

واستنكر هشام محسن، عن منظمة محامين بلا حدود- المغرب، هذا العمل "الإجرامي الوحشي الذي يستهدف ليس فقط أرواح الأبرياء، وإنما كذلك مسلسل الانفتاح الديمقراطي الذي يعيشه المغرب والذي يعرف روحا جديدة بعد الخطاب التاريخي ل 9 مارس."

وأضاف هشام أن أحداث مراكش بما لها من سلبيات ستشكل امتحانا حقيقيا للقضاء في بلورة تصور قضائي لمعالجة هذه الظاهرة الإجرامية، معالجة جديدة، تنبني على احترام معايير حقوق الإنسان، حتى لا يعيش المغرب انتكاسة حقوقية من خلال التعاطي مع هذه الأحداث بمقاربة أمنية صرفة.

وأكد هشام أننا في المغرب نتطلع إلى مجتمع حداثي تحكمه القوانين، ويكون فيها لكل فرد أن يتمتع بكافة حقوقه وبمحاكمة عادلة تعتبر أولى تجلياتها تغييب منطق الاعتقال المبني على مجرد شبهة الانتماء، وأن يكون مبنيا على الأدلة الجنحية ومحاضر قانونية وضمانات المحاكمة العادلة.

الصديق بوكزول

Revue de Presse du Conseil National des Droits de l'Homme

هيبريس | شبابية حرة

الصبار يكشف أنه راسل وزير العدل في ملف بوشتى الشارف ويدعو الأمن ليكون في خدمة الشعب

وعد محمد الصبار، الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، بحدوث انفراج سياسي مغربي واسع يشمل كل الأطياف السياسية المغربية وذكر، مساء أول أمس،في برنامج «نقط على الحروف» الذي يعده ويقدمه ادريس بناني على القناة الثانية، أنه تلقى ضمانات -لم يكشف عنها- لتطوير مجال حقوق الإنسان في المغرب وأن هناك إرادة فعلية ليتقدم المغرب عما هو عليه الآن.

وحول إمكانية تعيين ممثلين عن البوليساريو في اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان في الجنوب، التابعة للمجلس الوطني، لم ينف الصبار أو يؤكد هذا المعطى، إلا أنه أكد أن تشكيلة اللجنة يجب أن تكون متجانسة ومتوازنة الأعضاء، إلى جانب ضرورة حرصها على تمثيلية النساء فيها.

ونفى الصبار أن تكون اللجنة، التي عكفت على رفع لائحة مقترحة للعفو الملكي، قد تعاملت بانتقائية مع بعض الملفات وأكد أن اللجنة تقدمت بملتمس إلى الملك يخص حالات المعتقلين السياسيين أو حالات الأفراد الذين تبيَّن أن محاكمتهم كانت غير عادلة وتفاعل معها الملك بسرعة، قبل أن يضيف أن عدد المستفيدين من العفو فاقت العدد الذي اقتُرح من طرف اللجنة وأكد أن هناك ملفات تحتاج إلى الدراسة والبحث، لرفع لوائح جديدة إلى الملك، قصد الاستفادة من العفو الملكي.

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme

المقال
لكل مقام مقال

عندما تضيع حقوق الإنسان من محمد الصبار

طُرح سؤال على محمد الصبار، الكاتب العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، بأحد برامج القناة الأولى مساء الأربعاء 27 يوليوز 2011، في موضوع تشغيل الشباب. و إذا كان قد اعترف بحق الشباب في الشغل، فإنه **أولا** : لم يذهب في منطقه الحقوقي حتى الآخر، إذ لم يثر حق المعطلين في تقاضي تعويضات عن وضعية البطالة، فمن المفروض أن يلتزم كل من الدولة و المجتمع بالعمل على صون هذا الحق، و إلا فما الجدوى من الاعتراف بحق الشغل كحق من حقوق الإنسان. **ثانيا** : لم يستطع أن لا يسقط في منطق الخطاب الرسمي حينما عمد إلى إرجاع مشكل الكفاءات المعطلة إلى عدم ملاءمة البرامج التعليمية مع سوق الشغل، و الحال أن هذا الطرح و إن كان نسبيا صحيحا إلا أن محمد الصبار وقف عند ويل للمصلين، باعتبار أن هناك العديد من الدبلومات و الكفاءات و الشهادات التي لا يمكن لدولة تصبو إلى التقدم أن تزعم بأنها لا تلائم سوق الشغل، كما أن السؤال الحقيقي المسكوت عنه هو : إلى أي حد لدينا اقتصاد عصري و قوي لاستيعاب الكفاءات و خريجي المعاهد و الجامعات و إن اقتضى الحال إلى ضرورة تخصيص مُدد تكوينية لهم لتأهيلهم أكثر، كما أن هناك قطاعات بها خصاص مريع مثل التعليم و القضاء و إلخ و هذه القطاعات لم تعمل على استيعاب الأطر العليا المعطلة و هي تحاول أن (تقضي باش ماكاين)، و هناك أيضا مربط الفرس و هو الفساد الذي ينخر الاقتصاد و يضعف الدخل القومي و يضرب مبدأ تكافؤ الفرص، كل هذه الأشياء غابت عن الصبار. أما الملاحظة الثالثة ، فهي تتعلق بضيف برنامج (دوزيم) الذي لم يرف له جفن و هو يجرؤ على مقارنة المغرب بالعديد من البلدان الغربية بخصوص أوضاع البطالة زاعما بأنها عامة في العالم و هذا حق يراد به باطل، فربما كان العاطل في تلك البلدان أحسن من العامل أو الموظف الصغير في بلادنا.

و مرة أخرى زلت قدم السيد الصبار و هو يجيب عن مهرجان موازين. كل ما قاله بهذا الخصوص هو أن موازين يحتاج إلى الشفافية فيما يتعلق بالتمويل و المداخيل و المصاريف إلخ. نعم هذا جيد لكنه لا يمثل إلا جزءا يسيرا من الحقيقة الكاملة و هي أن مناهضة مهرجان موازين لا يمت بصلة إلى مسألة مصادرة الحرية التي يدعي الصبار الدفاع عنها، فمهرجان موازين فيه نهب للمال العام و استغلال لمرافق المدينة و ساحاتها و فضاءاتها مجانا و فيه مداخيل لا تؤدى عنها الضرائب و لا تعرف قيمتها و فيه إشهارات تكتسح المدينة مجانا و تلطخها دون مقابل للمال العام ، و فيه أداء لفنانين أجانب بالعملة الصعبة، و فيه تمرير للمصالح الخاصة إلى فنادق و مطاعم معينة دون أخرى ... الغريب أن السيد الصبار الذي خشي على الحرية على حد قوله، قارن مناهضة موازين بمصادرة كتاب قد لا يعجب البعض فيدْعون غدا إلى إحراقه .. فهل يا ترى إذا أنت أصدرت كتابا من مالك الخاص و عبرت فيه عن أفكارك مهما كانت، سيكون ذلك مثل إقامة مهرجان موازين بمصادرة المال العام و مصادرة الفضاء العمومي و تسخير القوات العمومية و الإدارة العمومية ؟؟؟

نقول للسيد الصبار : أدرك نفسك قبل أن يختلط عليك الأمر حقا.

Revue de Presse du Conseil National des Droits de l'Homme

Conferencias

"Reformas constitucionales y valores de los derechos del hombre en Marruecos"

Conferencia de Driss El Yazami, Presidente del Consejo Nacional de Derechos Humanos de Marruecos

Por encima de las diferencias y matices de las revueltas y movimientos políticos que se registran desde diciembre último en el mundo árabe, y no solo, aflora una cuestión fundamental: la relativa al respeto, refuerzo y difusión de los derechos humanos, como anhelo y aspiración imprescindible y urgente de sus ciudadanos.

Driss El Yazami (Fez, 1952), Presidente del Consejo Nacional de Derechos Humanos, reúne todas las condiciones necesarias para hacer frente al desafío de la nueva fase que, en este tema capital, acomete el Reino de Marruecos. Antiguo Vicepresidente de la Liga Francesa de los Derechos del Hombre y ex miembro del Comité Ejecutivo de la Red Euro-mediterránea de los mismos, actualmente es Secretario General de la Federación Internacional de las Ligas de Derechos del Hombre, al tiempo que ha desempeñado y desempeña una intensa labor como periodista, documentalista, comisario de numerosas exposiciones, ensayista e investigador, siempre dentro del inagotable universo de los derechos humanos.

Pocos como él están capacitados y disponen de las credenciales requeridas para ejercer una misión tan compleja como trascendente en un país tan cercano e importante para España como es nuestro vecino Marruecos.

¿Dónde?

Fundación Instituto Euroárabe, Salón de Actos.
Dirección: Colegio de Niñas Nobles. C/ Cárcel Baja 3 · Granada
Granada · España

¿Cuando?

Jueves, 5 de mayo de 2011

Hora: 19:30

¿Cuanto?

Precio: Gratis

Revue de presse du Conseil National des droits de l'Homme

Le Maghrébin
Pour un Maghreb Solidaire

L'ASDHOM interpelle le président du CNDH à propos du d ossier de Zakaria Moumni

ASDHOM
79, rue des Suisses 92000 Nanterre
asdhom@asdhom.org www.asdhom.org
Paris, le 27 avril 2011
Monsieur Driss El Yazami
Président du Conseil National des Droits de l'Homme (CNDH)
Place Achouhada- BP 1341 Rabat – Maroc
Objet : Affaire Zakaria Moumni
Monsieur le Président,
Le bureau exécutif de l'Association de Défense des Droits de l'Homme au Maroc (ASDHOM) est très préoccupé de la situation faite au citoyen marocain Zakaria Moumni ; ce champion du monde de Light Contact, incarcéré actuellement à la prison de Roummani après avoir été condamné à 3 ans de prison ferme dans un procès qui est loin d'être équitable.
Zakaria Moumni a décroché son titre de champion du monde en 1999 à Malte. A ce titre et comme le prévoit le décret du 9 mars 1967 (Dahir royal n°1194-66), il avait droit à un poste de conseiller sportif au sein de la fédération marocaine. Il n'en a pas bénéficié et, pire encore, les démarches qu'il a entamées pour réclamer ce droit l'ont conduit à la prison.
Les éléments et les témoignages en possession de l'ASDHOM relatifs à cette affaire montrent que Zakaria Moumni est victime d'un procès injuste et inéquitable.
Il a été enlevé le 27 septembre à l'aéroport de Rabat à sa descente de l'avion en provenance de Paris où il vit depuis plusieurs années avec sa femme de nationalité française.
Il a été conduit discrètement, les yeux bandés, au centre de torture de Témara où il va subir les pires sévices jusqu'à son procès expéditif, tenu le jeudi 30 septembre 2010 sans avocat, ni témoins, dans une salle quasi vide. Sous la torture et les yeux toujours bandés, Zakaria a signé sous la contrainte des documents qui vont le faire condamner.
Sa famille au Maroc et sa femme n'avaient aucune nouvelle de lui jusqu'à ce que Maître Abderrahim Jamai, alerté et saisi par madame Moumni, ait pris en charge le dossier. Elles vont enfin découvrir que Zakaria a été condamné pour « escroquerie » suite à une soi-disant plainte déposée par deux personnes de nationalité marocaine à qui il aurait promis un contrat de travail en Europe. Personne n'a vu ces « plaignants » qui ne se sont jamais présentés aux différentes audiences du procès. Les recherches effectuées par Maître Jamai et les demandes formulées pour une confrontation avec ces « plaignants » sont restées infructueuses.
Tout cela montre que le procès intenté à Zakaria Moumni était monté de toutes pièces et que les vraies raisons de sa condamnation se trouvent ailleurs.
Les conditions de sa détention après son transfert à la prison de Roummani se détériorent de plus en plus. Sa famille qui lui rendait visite régulièrement à la prison Zaki de Salé ne peut plus le faire. Sa femme, comme sa famille vivent un vrai calvaire.
Monsieur le Président,
L'ASDHOM s'inquiète du sort réservé à Zakaria Moumni. Son procès contraste avec le discours officiel en termes de respect des droits de l'Homme au Maroc. Il montre que le

Revue de presse du Conseil National des droits de l'Homme

Maroc n'a malheureusement pas coupé avec les anciennes méthodes malgré les annonces faites dans le sens de la réforme de la justice et de son indépendance.
Cette situation ne peut plus durer. Elle est inacceptable et inadmissible. Le devoir de l'ASDHOM est de le signaler. Votre devoir dans le cadre des prérogatives du CNDH est d'intervenir pour que cesse cette injustice.
L'ASDHOM vous demande de vous saisir de cette affaire et de mener une enquête impartiale pour la tirer au clair et permettre à Zakaria Moumni de retrouver sa liberté, sa famille, sa femme et les rings de boxe.
Veuillez croire, Monsieur le Président, en nos salutations respectueuses.

Pour le bureau exécutif
Abid El Khattabi
Président de l'ASDHOM
asdhom@asdhom.org
www.asdhom.org

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme

Maroc Journal
PORTAIL

Réparation communautaire: session de formation au profit des formateurs du programme de lutte contre l'analphabétisme dans les régions concernées

Réparation communautaire: session de formation au profit des formateurs du programme de lutte contre l'analphabétisme dans les régions concernées
Initiée par le Conseil national des droits de l'Homme (CNDH) en collaboration avec la direction de lutte contre l'analphabétisme au ministère de l'Education nationale, cette session s'inscrit dans le cadre de la mise en Âœuvre de la convention signée entre le CNDH et le ministère portant sur le soutien du programme de réparation communautaire.
Ce séminaire, de deux jours, vise à initier 30 bénéficiaires à intégrer l'approche des droits de l'Homme dans les cours de lutte contre l'analphabétisme, et ce selon les termes des conventions internationales en la matière.
Les bénéficiaires de cette session de formation vont ultérieurement assurer l'encadrement des animateurs chargés de l'exécution directe du programme de lutte contre l'analphabétisme qui concerne 14 mille bénéficiaires dans les régions ciblées par la réparation communautaire .
Dans des déclarations à cette occasion, des responsables du département de l'Education nationale et du CNDH ont souligné que cette rencontre vise à intégrer l'approche des droits de l'Homme dans les programmes de lutte contre l'analphabétisme dans les régions bénéficiaires de la réparation communautaire.
Lors de cette session, seront examinés plusieurs sujets relatifs notamment aux "référents national et international des droits de l'Homme", "le plan d'action nationale sur la démocratie et droits de l'Homme" et "la plate-forme de citoyenneté pour la promotion de la culture des droits de l'Homme".
A signaler qu'en vertu du partenariat entre le ministère de l'Education nationale et le CNDH, le ministère s'engage à accorder un intérêt particulier, dans le cadre de ses programmes, aux régions concernées par la réparation communautaire et ce, conformément aux recommandations de l'Instance Equité et Réconciliation (IER).
Il s'agit des provinces d'Errachidia, Ouarzazate, Zagora, Figuig, Azilal, Khénifra, Khémisset, Nador, El Hoceima, Tan Tan et Hay Mohammedi-Aïn Sbaâ.
Le ministère s'attellera également au renforcement des infrastructures scolaires et des ressources humaines dans ces régions, en plus du soutien à la scolarisation, la promotion de l'enseignement primaire, la lutte contre la déperdition scolaire et le renforcement des programmes d'alphabétisation.
Il oeuvrera de même à la création de centres universitaires dans certaines régions ciblées, et la généralisation des bourses de l'enseignement supérieur au profit des étudiants de ces provinces dans la limite des moyens disponibles.

Revue de presse du Conseil national des droits de l'Homme

الاتحاد الاشتراكي
جريدة يومية
www.alittihad.press.ma

في الندوة العلمية التي نظمتها جامعة سيدي محمد بن عبد الله بفاس في موضوع الخطاب الملكي ليوم 9 مارس «المضمون والآفاق»

حسن طارق: الهندسة الدستورية المغربية تميزت بهيمنة السلطة التنفيذية

محمد الصبار: لا بد من طرح سؤال الماضي وتسوية أوضاع ملفات سنوات الرصاص؟!.

محمد مشيش العلمي: القضاء المغربي قاصر لأن وزير العدل له صلاحيات كثيرة!!

فاس: محمد بوهلال

مواكبة لورش الإصلاح الدستوري الذي أعلن عنه جلالة الملك محمد السادس في خطابه ليوم 9 مارس 2011، نظمت جامعة سيدي محمد بن عبد الله مؤخرا ندوة علمية في موضوع الخطاب الملكي المضمون والآفاق برحاب كلية الطب والصيدلة بفاس، أطرها عدد هام من الأساتذة الباحثين والمختصين.

وفي الورقة التقديمية للندوة، أكد رئيس الجامعة الدكتور فارسي السرغيني أن خطاب 9 مارس سيفتح صفحة جديدة في تاريخ المغرب السياسي المعاصر كما سيشكل خارطة طريق تجعل المغرب نموذجا ديمقراطيا في منطقة الشرق الأوسط وإفريقيا، على اعتبار أن الدستور المقترح سيكرس الطابع التعددي للهوية المغربية الغنية بروافدها، وسيعمل على ترسيخ دولة الحق والقانون وتوسيع مجال الحريات والارتقاء بالقضاء إلى مؤسسة مستقلة وتوطيد الفصل بين السلط، وبرلمان نابع من انتخابات نزيهة وحكومة منبثقة عن الإرادة الشعبية وتقوية مكانة الوزير الأول كرئيس لسلطة فعلية، ودسترة مؤسسة مجلس الحكومة وتخليق الحياة السياسية وربط ممارسة السلطة والمسؤولية العمومية بالمراقبة والمحاسبة، ودسترة هيات الحكامة الجيدة وحقوق الإنسان.

وفي المحور الأول للندوة تناول الكلمة حسن طارق، عضو المكتب السياسي للاتحاد الاشتراكي في موضوع السلطة التنفيذية في إطار الوثيقة الدستورية، حيث أكد أن الهندسة الدستورية في المغرب تميزت بهيمنة السلطة التنفيذية على البرلمان وبهيمنة المؤسسة الملكية على الحكومة انطلاقا من دساتير 1962، و1970 غير أن دستور 1992 اتسم ببداية مسؤولية الحكومة أمام البرلمان، حيث أصبحت ملزمة بتقديم برنامجها لتحظى بثقة البرلمان، واعتبر ذلك تحولا هاما، إلا أنه لم يكن هناك تحول على مستوى الاختصاصات، وعاش المغرب تأرجحا بالنسبة لتعيين رئيس الحكومة.

وفي سنة 1999 تم تعيين رئيس الحكومة المناضل عبد الرحمن اليوسفي في إطار حكومة التناوب، غير أنه بحلول سنة 2002 تم الخروج عن المنهجية الديمقراطية، وأصبحنا نعيش ازدواجية الحكومة والدولة، فالحكومة غير مسؤولة وغير مراقبة. أما اليوم فالمرتكز الرابع في الخطاب الملكي يؤكد على فصل السلط، وهذا تقدم هام في المجال الدستوري، لذا فالمغرب أمام منعطف تاريخي، غير أنه بالنسبة للمذكرات المقدمة ،يبدو أن هناك عدم التركيز على العلاقة بين الحكومة والبرلمان والعلاقة بين المؤسسة الملكية والحكومة، فالاقتراحات المقدمة ركزت على ثلاث خانات، المجال المحفوظ للمؤسسة الملكية- المجال المشترك بين الحكومة والمؤسسة الملكية - المجال الحصري والقضايا التي تعود للحكومة والمجلس الحكومي تحت مسؤولية الوزير الأول، هذا وقد تحدث حسن طارق بعد ذلك عن الملكيات في العالم والتي حصرها في 14 ملكية منها 10 ملكيات في أوروبا تعتمد صيغة الملكية البرلمانية كما أشار إلى النموذج السويدي والذي يعتبر الملكية الأكثر تطرفا ليؤكد أن أحدث فلسفة ملكية و أنجعها تطبيقا هي الصيغة الإسبانية، وخلص في مداخلته ليتحدث عن أهم المذكرات المرفوعة للجنة الملكية، وإلى النموذج المغربي الذي يتطلب إحداث ملكية برلمانية مغربية.

أما عبد الحق المريني مؤرخ المملكة فقد أعطى لمحة عن المشاريع الدستورية المغربية قبل الحماية، ليؤكد أنه في عهد السلطانين المولى عبد العزيز والمولى عبد الحفيظ طالب عدد من المثقفين والقارئين للصحف الواردة على طنجة بوضع دستور للبلاد باقتراح من مفكرين سوريين كانوا يعيشون هناك، حيث قدموا وثيقة تطالب بجعل المغاربة سواسية في أداء الضرائب، كما طالبوا بتنظيم الجيش المغربي، واختيار الأشخاص الأكفاء في المناصب الحساسة، كما تحدث مشروع للمفكر المغربي علي زنيبر الذي قدمه للمولى عبد العزيز ضمنه مجموعة من الإصلاحات تقضي باستعمال اللغات المغربية وإنشاء بنك حكومي، وتطبيق الأحكام على سائر المغاربة، إلا أن هذا المشروع الدستوري قوبل بالرفض، فقيل عنه (إنه كلام الدراري) بالإضافة إلى مشروع آخر يتضمن 93 مادة نشر في جريدة لسان المغرب لصاحبها فرج الله المصور اللبناني، وهو

Revue

الاتحاد الاشتراكي
جريدة يومية
www.alittihad.press.ma

حسن طارق

محمد الصبار

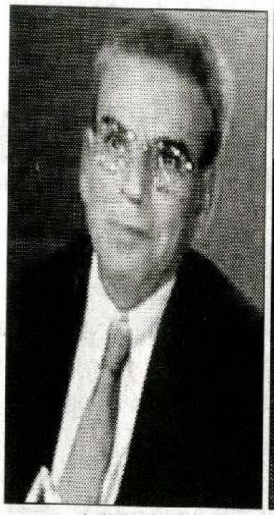

محمد مشيش العلمي

مبادرة مشبعة بالروح الوطنية والنهضة العربية، تقر بالنظام الملكي وإمارة المؤمنين.

وخلص في مداخلته متحدثا عن مطالب الوطنيين في عهد الحماية والمطالبة بالاستقلال، غير أن هذه المشاريع ظلت دون تطبيق، وفي 2 ماي 1958، تم إصدار قوانين الحريات العامة وإنشاء المجالس، وفي سنة 1960 تم تعيين المجلس التاسيسي لإنشاء الدستور، وكان أن أعلن محمد الخامس قبل وفاته يقول ذ المريني «لن تمضي سنة 1960 حتى نقيم دستورا وفاء لعهدنا».

من جهته قال محمد الصبار: أمين عام المجلس الوطني لحقوق الإنسان متحدثا عن الحماية الدستورية لحقوق الإنسان والحريات العامة في مشروع الدستور الجديد، ليؤكد أنه لا بد من طرح سؤال الماضي وتسوية أوضاع الملفات الناتجة عن سنوات الرصاص ضمانا لحقوق الإنسان في بعدها السياسي ولا يمكن أن نقبل بدستور متدرج، وأن نعتمد على القوانين الدولية في إقرار حقوق الإنسان، وتجاوز أخطاء الماضي كالاختطاف والاعتقال القسري، ولا بد أن تكون صيغة حقوق الإنسان واضحة في الدستور الجديد ولا تحتمل التأويل، لأن الشعب هو مصدر السياسة، كما يجب التنصيص على تعدد الهويات وحرية الاعتقاد والأديان، وكذا الولوج إلى المعلومة، والسماح بمغادرة «البلاد ماعدا إذا كان هناك قرار بالمنع بالإضافة إلى منع الإعدام، ومنح البرلمان صلاحيات العفو حتى يتمكن المغرب من تحقيق السبق في العالم العربي من خلال الدستور الجديد.

أما عبد الحي عمور رئيس المجلس العلمي بفاس فقد أكد أن إمارة المؤمنين هي ضمانة لاستمرار الدولة وصمام أمان خلافا للقوانين الوضعية الغربية، فالشريعة ليست قيدا، بل هي وسيلة تفتح المجال للرقي.

السيد الخلفي مدير جريدة التجديد قال: إن خطاب 9 مارس لم يتطرق للحديث عن تصور الملكية في المرحلة القادمة، مشيرا أن الملكية المغربية ينبغي أن تنتقل إلى ملكية إنسانية انطلاقا من الإرهاصات الدستورية الماضية، لأنه سابقا كان يتم تقوية الدولة الاستعمارية وبذلك تراجع الدستور، فالمغرب في حاجة إلى تغيير، لأننا فوتنا فرصا كثيرة أدت إلى اجهاض الديمقراطية وخاصة في سنة 2002.

السيد مشيش العلمي وزير العدل السابق، تحدث عن مركز القضاء في مشروع إصلاح الدستور، ليؤكد أن المشكل متجه نحو السلطة التنفيذية لأن الطرح الملكي يرتكز على ارتقاء القضاء كسلطة مستقلة عن السلطة التشريعية والتنفيذية، فمنذ 1962 والتشكيلات الحكومية تضم وزارة العدل، وهي الوصية على القضاء، بمعنى أنها تؤطر القضاء وبذلك أصبح هذا المجال قاصرا لأن وزير العدل له صلاحيات كثيرة إذ يوجه منشورات لتفسير القانون، حيث يتخذها ضباط الشرطة والولاة والعمال وسيلة لتطبيق القانون، وهذا تناقض كبير لأن الاستقلالية تظهر داخل القضاء وخاصة في القضايا الجنائية.

البرلماني د محمد الأعرج ركز في مداخلته حول تعزيز مؤسسة البرلمان في مجال التشريع، مشيرا إلى أن كثيرا من الفعاليات تجهل دور المؤسسة البرلمانية، بالرغم من الدعوة أن تكون الملكية برلمانية، لذا لا بد من توازن السلط بالنظر إلى دور البرلمان، ففي دستور 1996 كانت هناك هيمنة العمل الحكومي على البرلمان، لذا لا بد من رد الاعتبار للمؤسسة البرلمانية انطلاقا من مركزية المؤسسة الملكية، وكذا تفعيل الآليات الدستورية لمراقبة أعمال الحكومة، على اعتبار أن البرلمان لم يمارس التشريع، وخلص في مداخلته ليطالب بإعادة النظر في الفصول 45 و 56 و58 حتى تتعزز المؤسسة البرلمانية دعما لتوازن السلط .أما المحور الثاني من الندوة فقد اشتمل على مجموعة من المداخلات تضمنت الهندسة الدستورية للمغرب الجديد ألقاها آيت المكي نائب رئيس جامعة سيدي محمد بن عبد الله.

2. الدينامية الجديدة للإصلاح القاها محمد أوجار وزير سابق.

3. آفاق الجهوية في ظل مشروع الإصلاح الدستوري للدكتور حسن عبابية.

4. دور المجتمع المدني في ورش الإصلاح ذ. محمد امجيد، بالإضافة إلى مجموعة « من المداخلات الهامة للأساتذة عبد العزيز النويضي وأحمد بوكوس وكمال المصباحي وعبد القادر لكحل والدكتور أحمد مفيد، تناولت مجموعة من القضايا تصب في صلب الندوة العلمية حول الخطاب الملكي ليوم 9 مارس.

Revue d

العلم

المجلس الوطني لحقوق الإنسان يتساءل عن جدوى الوقفة الاحتجاجية لإيمازيغن أمام مقره

لم يستحسن المجلس الوطني لحقوق الإنسان الوقفة الاحتجاجية التي نظمتها فعاليات وجمعيات أمازيغية الأسبوع الماضي أمام مقر المجلس بالرباط. رفعوا فيها شعارات طالبوا من خلالها بإطلاق سراح الطلبة المعتقلين.

وقالت مصادر عليمة إن أعضاء مسؤولين في المجلس الوطني لحقوق الإنسان تساءلوا عن جدوى الوقفة في الوقت الذي توصلوا فيه بطلب نشطاء أمازيغ يفيد إعادة النظر في ملف الطلبة الأمازيغ الذين اعتقلوا على خلفية الأحداث التي عرفتها الساحة الجامعية سنة 2007.

وأضافت المصادر ذاتها أن المجلس الوطني لحقوق الإنسان اتصل بهؤلاء النشطاء واستفسرهم عن أسباب نزول الوقفة الاحتجاجية واعتبرها نوعا من التشويش على مجرى الملف. وقالت إن عدم التنسيق بين من تقدم بالطلب والداعين إلى الوقفة هو ما حدا بالمجلس الوطني لحقوق الإنسان إلى الاستغراب من تنظيمها.

وأكدت أن مبادرة الذين تقدموا بطلب إعادة النظر في ملف الطلبة أتت في إطار المشاورات التي يقوم بها المجلس بخصوص ملفات الاعتقال، والتي سبق للمسؤولين داخل المجلس الوطني لحقوق الإنسان أن صرحوا بأن ملف إطلاق سراح المعتقلين لم يطو بعد وأن هناك دفعات أخرى ستأتي فيما بعد.

Revue de presse commune